



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشريسي تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية

مجلة دورية محكمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

العدد 20 ديسمبر 2017

SSN 2170-0931

شارك في هذا العدد

د. هنان مليكة، د. بواب بن عامر، أ. عمر غول،
أ. علي قوق، الباحث معقافي الصادق، الطالب ضامن الجيلالي،
أ. بوراس نادية / د. لريد محمد أحمد، د. بوسهوة نذير، مبروك رمضان،
بن ساسي هجيرة، د. العيداني إلياس، كسنة محمد، عثمان أحمد،
ساجي فاطمة، الباحث دعاس عز الدين، الباحثة بلعيد حياة، دغوم هشام،
قبالي عبد النور، جدار رياض، عمر بن سليمان طالب دكتوراه،
الأستاذ يحياوي عبدالرحمان، د. يسعد عبد الرحمن،
مكاوي محمد الأمين / أ.د شريط عابد، بن عثمان جهاد / أ. د. زرواط فاطمة الزهراء،

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية
مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي
تيسمسيلت - الجزائر

العدد 20 ديسمبر 2017

ISSN-2170-0931

المعيار

العدد 20 ديسمبر 2017

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى
الونشريسي تيسمسيلت - الجزائر

ردمك ISSN 2170-0931

البريد الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz (العلوم الاجتماعية)

رئيس المجلة:

أ. د. دحدوح عبد القادر

المدير المسؤول عن النشر:

د. عيسافى محمد

رئيس التحرير:

د. مرسي رشيد.

نائب رئيس التحرير:

د. علاق عبد القادر، د. دراجي عيسى

هيئة التحرير:

أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، د. روشو خالد، د. مرسي مشري، د. العيداني إلياس

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد، د. لعروسي أحمد، د. مرسي مشري، د. فزران مصطفى، د. شعشوع قويدر، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة، د. دراجي عيسى، د. محي الدين محمود عمر، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي، د. ضويبي حمزة، د. براضية حكيم، د. طالم صالح، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت: أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فناك علي، أ. د. بوساحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد

شروط النشر وضوابطه

تراجعى فى المقال الشروط التالية:

- 1- أن لا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم لمجلة أخرى للنشر (تعاهد مضى من قبل المعنى).
- 2- كل المقالات تخضع للتحكيم.
- 3- لا يقل البحث عن عشرة صفحات ولا يتجاوز خمسة عشر صفحة.
- 4- بالنسبة للغة العربية يكون الخط ب Traditional Arabic فى متن المقال بحجم 16 بفارق طبيعى بين السطور 0/0 Simple، أما الخط فى اللغات الأجنبية الأخرى فيكون بـ Roman Times News بحجم 12 بفارق طبيعى بين السطور 0/0 Simple
- 5- المصادر والمراجع تكون فى آخر المقال، وبطريقة يدوية ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي، حيث يذكر المؤلف، ثم عنوان الكتاب، دار النشر، المدينة، البلد، رقم الطبعة، سنة الطبع. وأخيرا الصفحة.
- 6- المجلة: المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، الرقم، السنة. وأخيرا الصفحة.
- 7- كتاب جماعي: المؤلف، "عنوان الفصل"، ضمن (عنوان الكتاب)، منسق الكتاب، الطبعة، المدينة، دار النشر، وأخيرا الصفحة.
- 8- الأطروحات: المؤلف، (السنة)، عنوان الأطروحة، أطروحة دكتوراه تخصص.....، الجامعة، البلد.
- 9- يرفق المقال أو الدراسة بملخص باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، فى عشرة أسطر (150 كلمة على الأكثر) مع عشر كلمات مفتاحية
- 10- على الأكثر) على أن يعبر عن محتوى المقال المقدم للنشر.
- 10- كل مقال غير قابل للنشر لن يعاد لصاحبه واللجنة العلمية تعلمه بنتائج تقييمه العلمى وفق التحكيم.
- 11- يقدم صاحب المقال عنوانا لضمان مراسلته من قبل هيئة تحرير المجلة.
- 12- يمكن لصاحب المقال المنشور الاطلاع عليه فى الموقع الالكترونى للمركز الجامعي .
- 13- الأعمال المقدمة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- 14- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسؤولة عن آراء وأحكام الكاتب.

ترسل المقالات البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

مجلة المعيار

كلمة العدد

بعد دخول مجلة **المعيار** إلى بوابة النشر الإلكترونية ASJP.cerist.dz في عدديها التاسع عشر والعشرين، تكون قد حققت خطوة جبارة في الانضمام إلى الفضاء العلمي الجامعي المحكم.

احتوى العددان كعادتهما على أبحاث متنوعة، في الآداب والعلوم والإنسانية والاجتماعية، فجمع هذا العدد المقالات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بكل ماهو أدبي، إنساني واجتماعي، كمفهوم الثقافة الجمالية في الحضارات والابداع الشعري القديم بين هاجس الإبداع وسلطة الرقيب، وأزمة الفكر العربي المعاصر، والفلسفة والتاريخ. ليختتم بأبحاث اجتماعية أخرى في النشاطات البدنية والرياضة، الكفاية التدريسية لأستاذ التعليم الثانوي وعلاقتها ببعض المهارات الحياتية (التواصل) لدى تلاميذ المرحلة الثانوية أثناء حصة التربية البدنية والرياضية. هذا عن العدد التاسع عشر.

في حين جاء العدد العشرون متنوعا بين الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، فكانت مواضيعة الحقوقية والسياسية تتحدث عن الشريعة والقانون، وعن أسعار النفط ودور الميزانيات العامة للدول، والبرصة الجزائرية ودورها في التنمية، وواقع القيادة في المؤسسة وتنمية الموارد البشرية.

المدير المسؤول عن النشر

د. عيساني محمد

فهرس الموضوعات

- د. عيساني محمد: ص 04
- كلمة العدد.
- د. هنان مليكة، د. بواب بن عامر: ص 07
- خدمة الزوجة لزوجها ونفقة توفير خادم لها بين الحق والواجب
- أ. عمر غول: ص 22
- مجلس الدولة وحماية الحقوق والحريات الأساسية في الجزائر
- أ. علي قوق: ص 40
- الإصلاح الإداري وسياسات التنمية المحلية في ماليزيا
- الباحث معقافى الصادق: ص 61
- البعد البيئي لسياسة السكن في الجزائر
- الطالب ضامن الجيلالي: ص 83
- المستوطنات الإسرائيلية في ظل قرارات مجلس الأمن الدولي
- د. لرهيد محمد أحمد/ أ. بوراس نادية: ص 91
- حق الضحية في الوساطة كآلية بديلة عن المتابعة الجزائية.
- د. بوسهوه نذير: ص 105
- أثر إدارة رأس المال الفكري على منظمات الأعمال
- مبروك رمضان: ص 118
- أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2001 – 2015)
- بن ساسي هجيرة: ص 136
- الفقر في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000/2015-
- د. العيداني إلياس : ص 158
- بطاقة الأداء المتوازن ال BSC كمدخل من مداخل تفعيل مفهوم حوكمة المؤسسات
- كسنة محمد، عثمانى أحمد: ص 176
- تنمية الموارد البشرية استراتيجية فاعلة في تجسيد حوكمة المؤسسات
- ساجي فاطمة : ص 197
- فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة
- الباحث دعاس عز الدين : ص 214
- نظام الإدارة المتكامل للجودة والبيئة والصحة والسلامة المهنية -الإطار النظري-
- الباحثة بلعيد حياة : ص 229
- واقع القيادة والإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية.
- دغوم هشام، قبالي عبد النور، جدار رياض : ص 247
- واقع ودور البورصة الجزائرية في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والحلول

- عمر بن سليمان طالب دكتوراه : ص 268
- الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني (2016-2007)
- الأستاذ يحياوي عبد الرحمان : ص 288
- المراجعة التسويقية كأداة لتقليل أثر البيئة الخارجية للمؤسسة
- د. يسعد عبد الرحمن: ص 306
- دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج سانت لويس St-Luis للفترة 1990-2015.
- مكاوي محمد الأمين / أ.د شريط عابد : ص 330
- اختلالات التوازن المالي في النظام الرأسمالي
- بن عثمان جهاد/ أ.د. زرواط فاطمة الزهراء : ص 352
- إشكالية البيئة والاقتصاد بين التناغم والتنافر

حق الضحية في الوساطة كآلية بديلة عن المتابعة الجزائية

– د. لريد محمد أحمد،

– أ. بوراس نادية طالبة دكتوراه،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدي

ملخص

أفرزت السياسة الجنائية المعاصرة أفكاراً حديثة من شأنها تدعيم حقوق ضحية الجريمة، أبرزها إقرار اتفاق الوساطة الجزائية، إذ تعد هذه الأخيرة من الآليات الحديثة لحل النزاعات الجزائية، وهي إجراء يحافظ على علاقات الأفراد الاجتماعية، أجل ذلك قُدرت في العديد من الجرائم لتحقيق هذا الهدف. يقوم إجراء الوساطة على أساس مفاوضات تجمع الضحية والجاني والوسيط، هذا الأخير الذي يعمل ويسعى إلى تقريب وجهات نظر الطرفين.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، الضحية، الوسيط، الجاني، الوساطة الجزائية، العدالة التصالحية.

Résumé

La politique pénale contemporaine a créé des idées modernes qui renforceraient les droits de la victime du crime, notamment l'approbation de l'accord de médiation pénale. Ce dernier est un mécanisme moderne pour résoudre les conflits pénaux.

La procédure de médiation est basée sur les négociations impliquant la victime, le délinquant et le médiateur, ce dernier cherchant à rapprocher les points de vue des parties.

Mots clés : Crime, victime, médiateur, délinquant, médiation criminelle, justice réparatrice.

مقدمة

يعتبر القانون مظهر من مظاهر التعبير عن الإرادة الجماعية والقيم السائدة في كل مجتمع، إذ يهدف إلى تحقيق التوازن العادل والمستقر بين حفظ كيان المجتمع وصون الحريات الخاصة للأفراد، وهو ما تسعى مختلف فروع القانون إلى تحقيقه خاصة القانون الجنائي الذي يهتم بمعالجة كل الأمور الأساسية التي يلزم مراعاتها لحسن سير الحياة الاجتماعية، إذ يهدف هذا القانون إلى حماية المجتمع من كل اضطراب في نظامه الاجتماعي.

وقد أدى سعي الدولة لتحقيق هذا الهدف إلى نشوء ظاهرة التضخم العقابي، والتي كانت نتيجة طبيعية لاستخدام المشرع للسلاح العقابي في مواجهة الظاهرة الإجرامية¹.

وإذا كان الحديث عن الجريمة والعقوبة أو ما يسمى بالسياسة الجنائية قد طال، فإنّ نتائج أبحاث هذه السياسة أسفرت عن علوم جنائية كعلم الإجرام، بعدها مباشرة ظهر علم العقاب. ومنذ أواخر ستينيات القرن الماضي ظهر علم جديد يهتم بكل ما يتعلّق بضحايا الإجرام وقد صاحب تطور كل العلوم الجنائية سُمي بعلم الضحايا².

وبالتالي فإنّ العدالة الجنائية انطلقت في بدايتها كعدالة عقابية، إذ تستند على الجريمة وفرض مختلف العقوبات المناسبة لها، غير أنّ هذه العدالة فشلت في التصدي للجريمة. بعدها ظهرت العدالة التأهيلية التي تركز على طرق علاج الجاني وإدماجه في المجتمع، غير أنّ هذا الأسلوب فشل هو الآخر في الحدّ من الظاهرة الإجرامية والتي سمّاها البعض بالعدالة العقيمة²، وأنتج عن هذا التفكير العدالة التصالحية، هذه العدالة التي تركز على الضحية وهو الاهتمام الذي تسعى إلى تحقيقه، فجعلّ التشريعات المعاصرة تجمع على وجوبية الاعتراف للضحية بالعديد من الحقوق في مختلف مراحل الإجراءات الجزائية، وهي المسألة التي حرصت أغلب هذه التشريعات على الدفاع عنها.

ولتجسيد هذه العدالة وفي سبيل رسم ملامح عدالة تصالحية ناجعة قضائياً، أخذت مختلف الدول في اعتماد وسائل وآليات جديدة وذلك لحل النزاعات خارج الإطار التقليدي للمحاكمة وإجراءاتها خدمة لعدالتها الجزائية، وتفادياً لتعقيدات القضاء وكثرة شكلياته، ومن بين الآليات المعترف بها كحق من حقوق ضحية الجريمة وآلية من آليات العدالة التصالحية آلية الوساطة الجزائية.

وعليه، فإنّ السياسة الجنائية المعاصرة تتّجه وبشدة إلى هجر الإجراءات التقليدية للدعوى وما يترتب عليها من فكرة الجزاء والتحول إلى نموذج يتّجه إلى التعويض باستحداث وسائل غير تقليدية لإدارة المنازعات الجنائية، وقد انعكست هذه السياسة على التشريعات في العديد من الدول كما حدث في الجزائر بتعديل قانون الإجراءات الجزائية بتاريخ 23 جويلية 2015، الأمر الذي أدّى إلى الأخذ باتفاق الوساطة الجنائية كأحد أهم الطرق الحديثة في حل المنازعات الجزائية، فالوساطة الجنائية تمثل تحولاً جوهرياً في إدارة المنازعات، تحولاً من وسيلة عقابية إلى وسيلة رضائية تهدف بالأساس إلى تنمية روح الصلح بين الضحية والجاني، فضلاً عن التخفيف عن كاهل العدالة؛ فما دام أن الوساطة الجزائية إجراء غير تقليدي لحل النزاع الجزائي بصورة ودية فالتساؤل المطروح هو ما المقصود بالوساطة الجزائية وما هي أهم الإجراءات التي يستند عليها لتحقيق الغاية منه؟

المبحث الأول: مفهوم الوساطة الجزائية

تقوم الوساطة الجزائية على البحث عن حلٍ وُدّي ورضائي لنزاع يواجه أشخاصاً يرتبطون عادةً بعلاقات دائمة كأفراد الأسرة الواحدة بهدف التوفيق بين وجهات نظرهم، وذلك عن طريق تدخل شخص

ثالث محاييد يسمى الوسيط، إذ تعتبر طريق من الطرق البديلة للأساليب المعروفة لحل النزاعات الموجهة للقضاء³.

المطلب الأول: تعريف الوساطة الجزائية

الوساطة في اللغة: اسم للفعل وسط، ووسط الشيء صار وسطه أو يتوسط وساطة، فهو واسط، ومنها الوساطة، بمعنى التوسط في الشيء كالتوسط في الحق والعدل، فهو واسط القوم، كذلك وسط بضم السين أي صار شريف، ووسط بتشديد السين وفتحها أي صيره وجعله وسيط، والوساطة هي عمل الوسيط، والوسيط هو من يتوسط بين المتخاصمين، الجمع وسطاء والمؤنث وسيط فالوساطة لغة تعني التوسط بين طرفين متخاصمين كما تعني الصيرورة الشريفة بين طرفين متخاصمين⁴.

ولا يختلف مفهوم الوساطة إصلاحاً باعتباره حق من الحقوق المخولة قانوناً لضحية الجريمة ووسيلة لإنهاء الدعوى العمومية عن هذا المعنى كثيراً، ورغم انتشار الوساطة كأسلوب جديد لحل النزاعات الجنائية في أغلب التشريعات الإجرائية الجنائية المقارنة، إلا أن هذه التشريعات تجنبت في غالبيتها تقديم تعريف محدد للوساطة، مما أدى بالفقه إلى تقديم عدة تعريفات منها⁵: "الوساطة إجراء يتم قبل تصرف النيابة في الدعوى أو الحكم فيها وبناءً على اتفاق الأطراف، بموجبه يحاول شخص ثالث محاييد البحث عن حل للنزاع الذي يواجهونه بشأن جريمة معينة".

كما عُرِّفت على أنّها: "ذلك الإجراء الذي بموجبه يُحاول شخص من الغير، بناءً على اتفاق الأطراف، وضع حد ونهاية لحالة الاضطراب التي أحدثتها الجريمة عن طريق حصول المجني عليه، على تعويض كافٍ عن الضرر الذي حدث له فضلاً عن إعادة تأهيل الجاني"⁶.

والوساطة الجنائية أو الجزائية هي طريق وسط بين حفظ الأوراق وبين تحريك الدعوى العمومية، تم إقرارها بهدف إيجاد حلول لنوع معين من الجرائم (العنف الخفيف، النزاعات العائلية، السرقة البسيطة، عدم تسديد نفقة...)، أي أنّ تكون الوقائع موضوع الشكوى غير خطيرة.

وبالرجوع إلى التشريع الجزائري وبالتحديد إلى قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 02/15، نجد أنه لم يتضمن تعريفاً للوساطة الجزائية بل وضع هذا التعريف في القانون رقم 12/15 الخاص بحماية الطفل⁷. أمّا قانون الإجراءات الجزائية فقد اقتصر على ذكر أهم شروط وإجراءات تطبيقها، وكان من الأجدر على المشرع الجزائري أن يضع تعريف هذا الاتفاق في هذا القانون الذي يعتبر الموقع الطبوغرافي الصحيح باعتباره المرجع العام في الإجراءات الجزائية بالنسبة لقانون حماية الطفل⁸.

وعليه، فإنّ الأساس الذي يقوم عليه اتفاق الوساطة الجزائية هو رضا أطراف النزاع وتدخل شخص ثالث محاييد قبل تصرف النيابة العامة في الدعوى، وبالتالي فهذا الاتفاق يمثل مثلثاً ذا ثلاث أطراف هم:

الضحية، الجاني والوسيط الذي يمثل في القانون الجزائري بوكيل الجمهورية، هذا الأخير الذي يقوم بتقريب وجهات النظر بين أطراف الخصومة من أجل ضمان جبر الضرر الذي لحق الضحية ووضع حد لآثار الجريمة بهدف حفظ أوراق القضية، ويكون وكيل الجمهورية هو الوسيط، ويجوز له في هذا الشأن تحرير محضر يضمنه البنود المتفق عليها بين الأطراف ويكون لهذا المحضر حجية بين أطرافه.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للوساطة الجزائية

عُرف نظام الوساطة بوجه عام قديماً في الحضارة اليونانية، وكفكرة حديثة ظهرت في عدة دول أنجلوساكسونية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأت تجارب الوساطة الجنائية في فرنسا في العقد الثامن من القرن 20 بناءً على مبادرات من رجال الشرطة وأعضاء النيابة العامة وقضاة التحقيق وقضاة الحكم، لكن دون وجود نص تشريعي يميز ذلك، وقد تدخل المشرع الفرنسي بمقتضى قانون رقم 02/93 الصادر بتاريخ 04 جانفي 1993، والذي أضفى صفة الشرعية على إجراء الوساطة الجنائية وإرساء معاملة وقد عدّل وتم هذا القانون بموجب القانون رقم 07-97.

وقد عرف هذا الإجراء تطور كبير في أمريكا الشمالية وأوروبا وهو بمثابة المكنة التي تجمع إراديا الضحية بالجاني في إطار مهيكّل بهدف الحوار لمناقشة حيثيات النزاع والسعي لإيجاد حل عادل بمساعدة وسيط محترف ومحاميد، وكان هذا النموذج موضوعاً لأولى التجارب وذلك سنة 1970م بمدينة أوتارا (KICHMEN OTARIO)، وقد عمم بعد ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 1978 وعُرف بتسمية (Victim/offender-Mediation (v.o.m).

ووجد هذا الأسلوب صدى في باقي أنحاء العالم⁹، فالتشريع الجزائري عمل بنظام الوساطة العادية قبل التشريع الفرنسي بخمس سنوات بموجب القانون 02/90 المتضمن قانون حل النزاعات الجماعية في العمل الصادر سنة 1990، ليأتي بعد ذلك العمل بالوساطة الجنائية بموجب الأمر 02/15 الخاص بتعديل قانون الإجراءات الجزائية الساري حالياً؛ وذلك في الفصل الثاني مكرر من الباب الأول من الكتاب الأول المعنون بـ: " في الوساطة" ويتضمن المواد من 37 مكرر 01 إلى 37 مكرر 09، أما في باب قضاء الأحداث تحكمها المواد 110 وما بعدها من قانون حماية الطفل الصادر بالقانون رقم 12/15 وهي تشمل المخالفات والجنح دون قيد وتستنثي الجنايات فقط¹⁰، غير أنّ هذا لا يعني أنّ الوساطة كفكرة عامة لم تكن معروفة في الجزائر، بل عرفها المجتمع الجزائري وعمل بها منذ عدة قرون مضت خاصة بعد الفتوحات الإسلامية¹¹.

المطلب الثالث: تمييز الوساطة الجزائية عن بعض الأنظمة المشابهة لها

يعتبر اتفاق الوساطة الجزائية وسيلة لضمان تعويض الضحية وجبر الضرر الناتج عن الجريمة، كما تعتبر وسيلة مناسبة لعلاج الآثار المترتبة عن الجرائم البسيطة والتي لا تعود على المحاكم إلا بالزيادة الرهيبة في عدد

القضايا، غير أنّ هذا المفهوم -الوساطة- يختلط في المعنى والدلالة مع بعض المفاهيم التي تعتبر في حد ذاتها من الوسائل البديلة لحل النزاعات ذات الطابع الجزائي.

الفرع الأول: تمييز الوساطة الجزائية عن طلب الصلح الجزائي

الصلح كأسلوب متميز لإنهاء النزاعات بين الضحية والجاني عرفه مجتمعنا وعمل به منذ القدم¹²، فديننا الحنيف يدعونا إليه؛ إذ يقول المولى عز وجل في القرآن الكريم: " والصلح خير"¹³، كما قال عز وجل في سورة الأعراف: "...وقال موسى لأخيه هارون أخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين"¹⁴، كما ورد في السنة النبوية الشريفة أحاديث عن الصلح منها قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " ردوا الخصوم حتى يصطلحوا، فإنّ فصل القضاء يورث الضغائن"¹⁵.

وقد عرف نظام الصلح تطبيقاً واسعاً في التشريع الجزائري إذ ورد في النزاعات المدينة البحتة، والنزاعات الاجتماعية¹⁶، ونزاعات الأسرة¹⁷، كما ورد الصلح في قانون حماية المستهلك المواد 86 إلى 93¹⁸. غير أنّ القوانين الإجرائية الجزائية الحديثة اختلفت في موقفها بشأن إقرار نظام الصلح بين الضحية والمتهم¹⁹، والواقع أنّ الصلح أو المصالحة في المسائل الجزائية ليست غريبة عن القانون الجزائري، حيث كان يجري العمل بها منذ الاستقلال إلى غاية 1975 حيث تم الاحجام عليه إثر تعديل نص المادة 06 من الأمر 165/66 المتضمن ق.إ.ج التي كانت تجيزها صراحة وذلك بموجب الأمر 46/75 المؤرخ في 1975/06/17.

غير أن المشرّع ما لبث أن تراجع عن هذا الموقف المتشدد اتجاه إجراء الصلح أو المصالحة في المواد الجزائية حيث عدّل ثانية نص المادة 06 بمقتضى القانون رقم 05/86 الصادر في 1986/03/04، بما يفيد الترخيص بالمصالحة في المسائل الجزائية بالتنصيص صراحة على جواز إنقضاء الدعوى العمومية بالصلح أو بالمصالحة، وقد تزامن ذلك مع ظهور ليونة في تطبيق النظام الإشتراكي، ممّا يُدعم فكرة ربط تحريم المصالحة في المواد الجزائية بالإعتبارات السياسية والايدولوجي²⁰.

وقد أجاز المشرّع الصلح وعدّه من أهم حقوق الضحية وأحد الأسباب الخاصة لإنقضاء الدعوى العمومية في بعض الجرائم، ولعلّ الحكمة من قبول هذا الإجراء ترجع إلى الرغبة في إنهاء النزاعات وإعادة المودة بين المتخاصمين في جرائم لا تنطوي على خطورة كبيرة، فضلاً عن كونه وسيلة هامة لتبسيط الإجراءات الجزائية والسرعة في إنائها²¹، كما أنّ هذا النظام من شأنه أيضاً تدعيم دور الضحية في إنهاء الدعوى العمومية ويتبع لهذه الأخيرة فرصة الحصول على تعويض مناسب عن الأضرار التي ألحقت بها دون أن تتكبد في ذلك مشاق التقاضي وطول الإجراءات، لاسيما وأنّ الوسائل التي تتبع للحصول على

التعويض تكتنفها عوائق إجرائية كثيرة، إضافةً إلى أنَّها تتطلب نفقات باهظة، يضاف إلى ذلك أنَّه قد يصعب على الضحية الحصول على تعويض دون إجراء مصالحة وذلك لاحتمال إعسار الجاني²².

ويختلف الصلح الجزائي عن الوساطة في أنَّ الصلح يكون في أي مرحلة تكون عليها الدعوى، أما الوساطة فلا بد من أن تتم قبل أن تحرك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة، إضافةً إلى أنَّ اتفاق الوساطة يشترط لترتيب آثاره وجود الوسيط والذي يعمل على التقريب بين الضحية والجاني، أمَّا الصلح فيتم مباشرة بين الضحية والجاني ولا يستوجب تدخل شخص آخر.

الفرع الثاني: تمييز الوساطة الجزائية عن التنازل عن الشكوى

التنازل عن الشكوى من الأنظمة القانونية التي تمنح الضحية دوراً أساسياً في إنهاء الدعوى العمومية، إذ أصبحت الضحية من أطراف الدعوى العمومية المهمة، ولا يقبل التنازل إلا في الجرائم المعلقة على ضرورة تقديم الشكوى لتحريك الدعوى العمومية، إذ يترتب عليها أثر مهم هو انقضاء الدعوى قبل المتهم، وأنَّ انقضاء هذه الأخيرة بالتنازل أمر يتعلق بالنظام العام يجوز التمسك به في أية مرحلة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام المحكمة العليا²³، كما يجوز للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها.

فالتنازل عن الشكوى لا بدَّ أن تتوافر فيه كل شروط التصرف القانوني، إذ ينتج آثاره بقوة القانون بمجرد صدوره، على خلاف الوساطة الجزائية، إضافةً إلى أنَّه لا يتطلب شكلاً خاصاً على خلاف الوساطة التي لا بدَّ أن تكتب في محضر رسمية مع ضرورة توقيع كل الأطراف.

الفرع الثالث: تمييز الوساطة الجزائية عن التحكيم

عرفت محكمة النقض المصرية التحكيم على أنَّه طريق لفض الخصومات، قوامه الخروج عن طرق التقاضي العادية وعند التقييد بإجراءات المرافعات أمام المحاكم بالأصول الأساسية في التقاضي وعدم مخالفة ما نص عليه في باب التحكيم، وتلتقي الوساطة الجزائية والتحكيم في الأهداف والنتائج التي يسعى كل منهما لتحقيقها باعتبار كل منهما حق من الحقوق المخولة قانوناً للضحايا، كما يعتبران من الوسائل البديلة لحل النزاعات.

أما أوجه الاختلاف فإنَّ التحكيم يفصل فيه شخص محايد بين خصمين أو أكثر بما قرره هؤلاء، وعليه فطريقة تعيين المحكم تختلف عن طريقة تعيين الوسيط، فالأفراد هم من يتفقوا على اختيار المحكم، أما الوسيط فالقانون هو من عينه وحصر هذه المهمة في القانون الجزائري لأحد ممثلي النيابة العامة أو لأحد ضباط الشرطة القضائية²⁴.

المبحث الثاني: أدوات الوساطة الجزائية

تعتمد الوساطة الجزائية على ضرورة وجود أدوات يلزم توافرها حتى تكون طريقاً بديلاً لحل النزاعات ذات الطابع الجزائي، ويمكن تقسيمها إلى أداتين على النحو الآتي:

المطلب الأول: أطراف الوساطة الجزائية

يشكل عملية الوساطة الجزائية ثلاث أطراف رئيسية وهم أنفسهم أطراف الدعوى العمومية ويحصرهم في:

الفرع الأول: الضحية

إن شيوع تداول مصطلح الضحية بين الباحثين وفي المؤتمرات والندوات العلمية التي تعقد لمناقشة حقوق هؤلاء الضحايا، وجب في هذه الدراسة الوقوف عند بيان مفهوم هذا المصطلح²⁵، الذي تطوّر تعريفه تماشياً مع الطريقة التي يفكر بها الإنسان عبر مختلف الأزمنة والأمكنة حتى أصبح لمصطلح الضحية في الوقت الحاضر عدّة معاني أبعد ممّا كانت عليه في العصور القديمة²⁶.

وقد بُيّن مفهوم الضحية وتعريفها من الناحية الاصطلاحية لأول مرة في الإعلان الصادر بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 34/40 المؤرخ في 29 أكتوبر 1985 بأنهم: "الأشخاص الذين أصيبوا بضررٍ فردياً كان أو جماعياً، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بالحقوق الأساسية عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكاً للقوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء، بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة؛ كما يُمكن اعتبار شخص ما ضحية بمقتضى هذا الإعلان بصرف النظر عما إذا كان مرتكب الفعل قد عرف أو قبض عليه أو أدين، وبصرف النظر عن العلاقة الأسرية بينه وبين الضحية، كما يشمل أيضاً هذا المصطلح حسب الاقتضاء العائلة المباشرة للضحية الأصلية أو معيلها المباشرين، والأشخاص الذين أصيبوا بضرر من جرّاء التدخل لمساعدة الضحايا في محنتهم أو لمنع الإيذاء، وتطبق هذه الأحكام على الجميع دون تمييز من أي نوع، كالتمييز بسبب العرق واللون والجنس والسن واللغة والدين والجنسية والرأي السياسي، أو غيره من المعتقدات أو الممارسات الثقافية والملكية أو المولد أو المركز الأسري أو الأصل العرقي أو الاجتماعي أو العجز"²⁷.

أما المحكمة الجنائية الدولية فقد توسعت أكثرها في إعطائها تعريف للضحية وقالت: "أن الضحايا هم كل من تم التعدي عليهم في جريمة من جرائم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب أو جريمة من جرائم العدوان وضحايا الرأي الخاطئة وموضع الاهتمام الدولي"²⁸.

أما في التشريع الجزائري فإنّ المشرع ذكر مصطلح الضحية في العديد من المواد من ذلك المادة 36 من القانون²⁹، وقد ذكر هذا المصطلح في الأمر 02/2015 في الباب الثاني من الكتاب الأول في الفصل السادس منه والذي عنوانه بـ: «في حماية الشهود والخبراء والضحايا» وقد ضم هذا الفصل عشر مواد من المادة 65 مكرر 19 إلى 65 مكرر 28.

وما يُلاحظ عند قراءة هذه المواد أن المشرع رغم عنوانته للفصل بـ: حماية الشهود والخبراء والضحايا، إلّا أن النصوص جاءت فقط تتحدث عن الشهود والخبراء ولم تذكر مصطلح الضحايا ولم تتعرض له على الإطلاق.

وبالرغم من أنّ المشرع الجزائري لم يستعمل هذا المصطلح ضمن قانون الاجراءات الجزائية إلّا مؤخراً، فإنّ القضاء أكّد في العديد من المرات على أنّ الشخص الذي وقعت عليه الجريمة يطلق عليه اسم "الضحية"، هذا ما جاء به قرار للمحكمة العليا الصادر بتاريخ 24 فبراير 1981، والذي جاء فيه: "الأصل أن رفع الدعوى المدنية للمطالبة بتعويض الضرر الناجم عن الجريمة مقصور على المضرور أي الشخص الذي وقعت عليه الجريمة ويعبر عنه عادة بالضحية"³⁰.

في ضوء المعطيات السابقة، فإنّ ضحايا الجريمة هم: "كل من أصيبوا بضرر مادي أو معنوي أو أشخاصاً طبيعيين كانوا أم معنويين بما في ذلك الضرر النفسي أو العقلي أو الحرمان من التمتع بحقوقه الأساسية عن طريق أفعال مجرمة عمدية أو غير عمدية"³¹.

الفرع الثاني: الجاني

يقصد بالجاني الشخص الذي ارتكب فعلاً يحظره أو يأمر به القانون؛ وهو بذلك مقتزف الجريمة سواء كان فاعل أصلي أم شريك، وقد عرف الفقه الجنائي مصطلحين يشير كلا منهما للجاني وهما المتهم والمشتبه فيه؛ فالمتهم هو كل شخص وجدت دلالات كافية تشير إلى ارتكابه الجريمة، والجاني لا يكتسب هذه الصفة إلّا إذا قامت النيابة العامة بتحريك الدعوى العمومية تجاههم، أمّا المشتبه به فهو الشخص الذي تجري معه تحريات واستدلالات من قبل رجال الضبطية القضائية بغية تقوية دلائل اتصاله ببحوثات الجريمة³².

غير أنّنا نرى أن أدق مصطلح يُطلق على الطرف الثاني لرابطة اتفاق الوساطة الجزائية هو مصطلح فاعل الجريمة أو المشتكى منه، كما عبّر عنه المشرع الجزائري في الأمر 02/15³³، هذا المصطلح الذي يشير إلى مرتكب الجريمة في مرحلة ما قبل تحريك الدعوى العمومية ضده وهو ما يتفق مع مجال تطبيق الوساطة الجزائية، إذ أنّ هدف هذه الأخيرة هو البحث عن حلول ودية قبل اللجوء إلى تحريك الدعوى العمومية، وبالتالي انتقال القضية إلى الجهات القضائية المختصة.

الفرع الثالث: الوسيط

الوسيط هو المشرف والمنسق والمراقب والفاعل الأساسي لعملية الوساطة من بدايتها إلى نهايتها، وهو شخص محايد عن الأطراف المتخاصمين ويمثل وفق قانون الإجراءات الجزائية الجزائري في شخص وكيل الجمهورية أو أحد مساعديه، كما يمكن لضابط الشرطة القضائية القيام بهذا الاتفاق وهذا وفقاً لما تقضي به المادة 11 من قانون حماية الطفل رقم 12/15 التي تنص على: "يقوم وكيل الجمهورية بإجراء الوساطة بنفسه أو يكلف بذلك أحد مساعديه أو أحد ضباط الشرطة القضائية....".

المطلب الثاني: إجراءات الوساطة الجزائية

لا يمكن للوسيط ولا لطرفي النزاع طريق لحل النزاع الجزائري ما لم تتوافر لديهم الخريطة التي يستند عليها للوصول إلى نهاية هذا الطريق، وبمعنى أدق فإن آلية الوساطة الجزائية كحق من الحقوق الإجرائية الجديدة التي منحها المشرع الجزائري للضحية لا بد لبلوغ الهدف منها أن تتخذ جملة من الإجراءات وأن تمر بعدة مراحل، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة اقتراح الوساطة

تبدأ إجراءات الوساطة بمرحلة تمهيدية إذ تكون فيها القضية بين يدي وكيل الجمهورية، إلا أنه لم يبادر بعد لا بتحريك الدعوى العمومية ولا بحفظ الأوراق؛ ويلجأ في هذه المرحلة إلى إقتراح اللجوء إلى إجراء إتفاق الوساطة والإتصال بأطراف النزاع، ولوكيل الجمهورية دور مهم في هذه المرحلة بإعتباره الجهة التي تباشر إجراءات الدعوى العمومية، فهو الجهة صاحبة الرأي في إحالة القضية على جهة الوساطة، وبالتالي فهو الجهة المخولة قانوناً بالمبادرة بإجراء هذا الاتفاق واقتراحه شرط قبول الضحية والجاني بها أو بناء على طلبهما، فلا تكون صحيحة قانوناً إلا بموافقتهم، كما للنيابة العامة رفض طلب الأطراف وأن ممارسة هذا الإجراء مسألة تقديرية للنيابة العامة فهي التي تقترحها في حين لا يجوز لكل من قاضي التحقيق وقاضي الحكم اللجوء إلى هذا الإجراء، وفي حالة قبول إجراء هذا الاتفاق يقوم وكيل الجمهورية باستدعاء طرفي النزاع بغية إخبارهم بأن نزاعهم سيحل بطريقة ودية عن طريق الوساطة وأن قبول هذه الأخيرة متوقف على إدارتهم.

وقد حصر المشرع الجزائري اللجوء إلى هذا الاتفاق في الجرائم الآتية:

- السب والقذف،
- الاعتداء على الحياة الخاصة،
- التهديد والوشاية الكاذبة،
- ترك الأسرة،

- الامتناع العمدي عن تقديم النفقة،
 - عدم تسليم طفل،
 - الاستيلاء بطريق الغش على أموال الإرث قبل قسمتها أو على أشياء مشتركة أو أموال الشركة،
 - إصدار شيك بدون رصيد،
 - التخريب،
 - الإتلاف العمدي لأموال الغير،
 - جنح الضرب والجروح غير العمدية المرتكبة بدون سبق الإصرار والترصد أو استعمال السلاح،
 - جرائم التعدي على ملكية العقارية والمحاصيل الزراعية والرعي في ملك الغير،
 - استهلاك مأكولات أو مشروبات أو الاستفادة من خدمات أخرى عن طريق التحايل.
- وبالتالي فإن اللجوء إلى هذا الاتفاق يكون في مواد الجرح كما يمكن أن يطبق في المخالفات وفق لأحكام المادة 37 مكرر 02 ق.إ.ج.
- وما يمكن ملاحظته بصدد هذه الجرائم أن أغلبها جنح، وهوما يُحدّد من نجاح هذا الأسلوب في معالجة الانحرافات الإجرامية، ويرشح هذا المسلك إلى المراجعة حتما والانتقال إلى المسلك الذي يقضي بجعل الوساطة هي القاعدة وتكون الاستثناءات هي محل التحديد.

الفرع الثاني: مرحلة جلسة الوساطة

تنص المادة 37 مكرر 01 من الأمر 02/15 المتضمن ق.إ.ج، على: "يشترط لإجراء الوساطة قبول الضحية والمشتكي منه ويجوز لكل منهما الاستعانة بمحامي". وما يُستفاد من هذا النص أنه لا يجوز العمل بنظام الوكالة الخاصة في اتفاق الوساطة غير أنه يمكن الاستعانة بمحامي، وهذا ما يمكن استنتاجه أيضاً من نص المادة 02/111 من قانون حماية الطفل إذ اعترف صراحة للمحامي بحق تقديم طلب إجراء الوساطة وقبوله إيّاها.

وقد أكدّ المشرع الجزائري على وجوب إفراغ هذا الاتفاق في محضر مكتوب وهوما يستخلص من نص المادة 37 مكرر 02 التي تنص على: "...تتم الوساطة بموجب اتفاق مكتوب بين مرتكب الأفعال المجرّمة والضحية".

ويتولى إجراء التفاوض وعملية الوساطة ممثل في النيابة العامة، ويمكن أن يُكلف أحد مساعديه أو أحد من ضباط الشرطة القضائية وفق ما تقضي به أحكام المادة 111 من قانون حماية الطفل، التي تبين أن وكيل الجمهورية يقوم باستدعاء الطفل ومثله الشرعي والضحية أو ذوي حقوقها بهدف استطلاع رأيهم متى قرّر اللجوء إلى الوساطة وهي الأطراف التي يتوسط بينهما، ولمثل النيابة العامة اختيار الوقت المناسب

لإجراء هذا الاتفاق حسب الظروف التي يراها ملائمة، ويتم تحديد التزامات كل طرف قبل الآخر، إذ بعد الجلسة يجسد قبول الطرفين في محضر خاص؛ يتضمن هوية وعنوان الأطراف وعرض وقائع الفعل المجرم وتاريخ ومكان وقوعه ومضمون اتفاق الوساطة وآجال تنفيذه، ويتم التوقيع بمعية وكيل الجمهورية وكتاب الضبط والأطراف، وتسلم نسخة منه إلى كل طرف ليتم تنفيذ مضمونه بسعي من صاحب المصلحة³⁴، وفي حالة تحديد محضر الوساطة من قبل ضابط الشرطة القضائية، فإنه يتعين عليه تسليم المحضر إلى وكيل الجمهورية لاعتماده بالتأشير عليه؛ وبالتالي يمكن القول أنّ اتفاق الوساطة يهدف إلى تحقيق عدّة نقاط أهمها:

- إصلاح الضرر وجبره وإرجاع الحالة إلى طبيعتها قبل وقوع الجريمة.
- تعويض الضحية بإلزام المتهم والمسؤول عن الحقوق المدنية بدفع مبلغ من النقود إلى الشخص المتضرر من الجريمة، ويمكن التسديد النقدي المباشر أو عن طريق الشيك أو الحوالة، وهذا ما يسمى بالتعويض المالي، أما التعويض العيني فهو إعادة الجاني الحالة إلى ما كانت عليه مثلاً إذا حطم سيارة الضحية عليه بشراء سيارة ماثلة للسيارة المتلفة.
- منح الحرية الكاملة لطرفي الوساطة بالاتفاق على صيغ أخرى للتعويض دون أن تكون هذه الاتفاقات مخالفة للقانون كتعهد الجاني بعدم التعرض للضحية مرة أخرى.

خاتمة:

نخلص من دراسة - حق الضحية في الوساطة كآلية بديلة عن المتابعة الجزائية - أنّ المشرع الجزائري أقرّ آلية الوساطة في تعديله الأخير لقانون الإجراءات الجزائية رقم 02/15، وكذا قانون حماية الطفل رقم 12/15، واعتبرها كبديل عن المتابعة الجزائية لتخفيف العبء عن كاهل القضاء، غير أنّه بالرجوع إلى تجربة هذا الاتفاق في المادة المدنية - الوساطة المدنية - أكدت عزوف المتقاضين في اللجوء لهذا الإجراء قصد حل نزاعاتهم، وتفضيلهم طرحها أمام قاضي الحكم للنظر فيها، هنا تكون علامة استفهام حول مدى نجاح هذه الآلية في المجال الجزائي، خاصة في ظل تمسك أعضاء النيابة العامة بالأساليب الكلاسيكية في مجابهة الجريمة³⁵.

إلا أنّنا نؤكد على ما قاله الأستاذ ROBERT GARIO المختص في علم الإجرام بجامعة Bau بفرنسا، أنّ أساليب العدالة التصالحية لم تحقق فقط نجاح الضحايا بقدر ما حققت نصيباً مهماً لنجاح الجناة من خلال تحميلهم المسؤولية والذي يحقق بالتبعية نجاحاً للمجتمع وذلك من خلال عدم عودتهم للإجرام³⁶.

وإذا كانت العدالة التصالحية تبدو كسراب فإنّها عدالة واعدة أكثر إنسانية وإنصافاً، وتسعى إلى تحقيق هدف ثلاثي، الأول جبر وإصلاح الضحية، والثاني إرساء وتعزيز السلم الاجتماعي، والثالث إعادة الإدماج الاجتماعي للجاني³⁷.

كما نؤكد على ضرورة الأخذ بهذا النظام (العدالة التصالحية) في بعض الجرائم الغير خطيرة على النظام العام، تكريساً للأعراف ومبادئ الشريعة الإسلامية والتوجّه الذي أقره إعلان فينا خلال شهر أبريل سنة 2000، حينما قرّر استحداث مخطط عمل وطنية وإقليمية ودولية لدعم ضحايا الجريمة تشمل آليات العدالة التصالحية وفي مقدمتها اتفاق الوساطة الجزائية³⁸.

أما بالنسبة لإجراء الوساطة الجزائية، فيستخلص من هذه الدراسة أنّه إجراء من الإجراءات التعويضية، يهدف إلى إيجاد حل توفيقي بين الطرفين المتنازعين على النحو الذي يحقق رضا بينهما، فالوساطة الجزائية لا تبحث عن مُذنب بقدر ما تبحث تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي فهي إجراء يركز على الرضائية، التواصل، إصلاح العلاقات بين أفراد المجتمع من خلال وصل العلاقات بدلاً من القطيعة، وتسعى أن يكون الجميع راجعاً سواء الضحية أو الجاني أو المجتمع، خلافاً للعدالة الجنائية الكلاسيكية التي من المؤكد يكون فيها أحد الأطراف خاسراً، إن لم يكون كلهم خاسرين.

فهذا الإجراء يسعى إلى التخفيف من العبء على الجهات القضائية المختلفة، وحل النزاعات في مدة زمنية محدودة وبالقليل من التكاليف المالية خاصة على الضحية والدولة.

وعليه نقترح وانسجماً مع ما يحصل في عالمنا المتطور والذي أصبح شبه قرية كونية، ضرورة الأخذ والعمل بإجراء الوساطة ومحاولة تعميمه في حل شتى النزاعات، والعمل على تطويره ومحاولة إدخال مادة الوساطة ضمن المناهج الدراسية في مختلف الجامعات والكليات خاصة كليات الحقوق³⁹.

الهوامش:

1- أحمد فتحي سرور: القانون الجنائي الدستوري، ط1، 01، 2002، دار الشروق، ص151؛ بواسطة: أشرف رمضان عبد الحميد: الوساطة الجنائية ودورها في إنهاء الدعوى العمومية، ط1، 01، 2004، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، مصر، ص09.

2- محمد الأمين البشري: علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية، طبعة 2005، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ص 36.

2- خالد حامد مصطفى: الحماية الموضوعية والإجرائية لحق الضحية أثناء إجراءات المحاكمة الجزائية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، كلية القانون جامعة عمان - الإمارات العربية المتحدة، العدد 39، سبتمبر 2014، ص137

3- أشرف رمضان عبد الحميد: المرجع السابق، ص17.

4- فؤاد أفرام البستاني: منجد الطلاب، ط7، 1986، دار المشرق، لبنان، ص917.

- 5-بن طالب أحسن: الوساطة الجزائية المتعلقة بالأحداث البالغين، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 12، س 2016م، ص 197.
- 6-أشرف رمضان عبد الحميد: المرجع السابق، ص 18 وما بعدها.
- 7-المادة 02 من القانون رقم 12/15 بأنه «آلية قانونية تهدف إلى إبرام اتفاق بين الطفل الجانح وممثله الشرعي من جهة وبين الضحية أو ذوي حقوقها من جهة أخرى، وتهدف إلى إنهاء المتابعات وجبر الضرر الذي تعرضت له الضحية ووضع حد لأثار الجريمة والمساهمة في إعادة إدماج الطفل».
- 8-عباد قادة: الوساطة كآلية عن المتابعة الجزائية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي دون ذكر دار النشر، الجزائر، العدد 05، 2015، ص 256.
- 9-بن صيب عبد الرحمان : العدالة التصالحية البديل للعدالة الجنائية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 07، دون ذكر سنة النشر، ص 371 .
- 10-جمال نجيمي: قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على ضوء الإجتهد القضائي ، ج 01، ط 01، 2015-2016، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 92.
- 11-الأخضر قوادري: الوجيز الكافي في إجراءات التقاضي ، ط 02، 2014، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 99.
- 12-أحسن بوسقيعة: المصالحة في المواد الجزائية بوجه عام وفي المادة الجمركية بوجه خاص، 2005 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 03.
- 13-سورة النساء : الآية 28.
- 14-سورة الأعراف: الآية 142.
- 15-مصطفى زيد: كنوز السنة، 1963 ، دار الفكر العربي، لبنان، ص 14.
- 16-المواد من 16 إلى 20 من القانون رقم 40/90 المؤرخ في 1990/02/06 م المتعلق بتسوية النزاعات الفردية في العمل.
- 17-المادة 49 من قانون الأسرة.
- 18-القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش المؤرخ في 25 فبراير، 2009.
- 19-أمين مصطفى محمد: انقضاء الدعوى الجزائية بالصلح وفقا لأحكام القانون رقم 174 لسنة 1991 م بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية قانون العقوبات، 2002، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ص 06.
- 20-أحسن بوسقيعة: المرجع السابق، ص 05 وما بعدها.
- 21-شريف سيد كامل: الحق في سرعة الإجراءات الجنائية - دراسة مقارنة-، ط 01، 2004، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 105 وما بعدها.
- 22-الأخضر قوادري : المرجع السابق، ص 18.
- 23-أسامة أحمد محمد النعيمي: دور المجني عليه في الدعوى الجزائية -دراسة مقارنة-، 2013، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 149.

- 24-عباد قادة: المرجع السابق، ص260.
- 25-محمد علي سالم الحلبي: "حماية ضحايا الجريمة في مرحلة التحقيق الابتدائي - دراسة مقارنة-(مقالة)"، كلية القانون، جامعة بابل، دون ذكر دار النشر، العراق، العدد 22، دون ذكر السنة، منشور على الرابط: <http://www.mouhakiq.com/numbers.aspx?articles=5> تاريخ الاطلاع : 16 ديسمبر 2014م.
- 26-محمد الأمين البشري: علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية، ط01، 2005، دون دار نشر، الرياض، ص33.
- 27-محمد علي سالم الحلبي: المرجع السابق، ص14.
- 28-خالد حامد مصطفى: المرجع السابق، ص137 وما بعدها.
- 29-المادة 36 "...تلقى المحاضر والشكاوى والبلاغات ويقرر ما يتخذه بشأنها، ويخطر الجهات القضائية المختصة بالتحقيق او المحاكمة للنظر فيها أو يأمر بحفظها بمقرر يكون قابلا دائما للمراجعة، ويعلم به الشاكي و/ أو الضحية إذا كان معروفا في اقرب الآجال، ويمكنه أيضا إجراء الوساطة بشأنها..."
- 30-جيلالي بغدادي: الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، ج02، ط01، 2003، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ص51.
- 31-محمد علي سالم: المرجع السابق، ص15.
- 32-هناء جبوري محمد : الوساطة الجنائية كطرق انقضاء الدعوى الجزائية ، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء -كلية القانون-، العراق ، العدد 02، 2013، ص216.
- 33- تنص المادة 37 مكرر 01على: " يشترط لاجراء الوساطة قبول الضحية والمشتكى منه...."
- 34- المواد 37 مكرر 03 الأمر 02/15 والمواد 112 من القانون رقم 12/15.
- 35- قادة عباد: المرجع السابق، ص279.
- 36- Que ce qui a participé à des initiatives de la justice restauratrice (Médiateur) récidivent beaucoup moins. Voir, La justice restauratrice : R. Cario, PAIL Mbouzoulou ISBN décembre 2015.
- 37- «Prometteuse d'une oeuvre de justice plus humaine et plus équitable.
La justice restauratrice poursuit un triple objectif ; de manière cumulative : Réparation de la victime – resocialisation de l'infacteur- rétablissement de la paie sociale par une combinaison harmonieuse avec les programmes de lutter contre le phénomène criminel devient Concrètement plus efficace, sans utopie aucune» ; <http://www.youvribe.com-la-justice>.
- 38- بن صيب عبد الرحمان: المرجع السابق، ص376.
- 39- هناء جبور: المرجع السابق، ص224.